ولكن ندى ظلت تهذ ببعلها وتوغل في تفكيرها المتوزع
فخامرها ظن اطار صوابها واذكى بها وجد الغيور الملوّع
فما لبثت ان سافرت تستفزها بلابل لبّ موجس متضعضع
وقد باغتته ساكناً مع خليلة يدللها ما شاء تدليل مولع
ويبذل في ارضائها جني كفه وما لندى في قلبه شبه موقع
فما عتمت ان بادرت بمسدّس تزمجر غيظاً مثل ليث مجوّع
وقد افرغته فيهما وغليلها يروّيه مرأى مصرع تلوّ مصرع
ويوم القضا احتجّت وكان احتجاجها كقاعدة في حكم كل مشرّع
اذا خانني من رام مني امانة ودنّس عرضي من بغى طهر مضجعي
تحلل لي نفسي اقتضاب حياته واي فظيع لا يكافا بافظع

مناظرة في التفاضل والمساواة

ردّ جناب نقولا افندي الحداد

لم اتوقع ان يومّ من القراء الكرام على كل رأي ابديه في هذا الموضوع الذي كتبت فيه ثلاث مقالات في الجامعة الغراء لانه موضوع حيوي اجتماعي يمس كل طبقة من الهيئة الاجتماعية بل كل فرد من المجموع فلكل فرد رأيه الخاص فيه على انه اذا تأمل القارئ ما كتبته ادرك ما ادركه منشئ الجامعة من اني لم ابد رأياً في اي الوجهين احق — التفاضل او المساواة . وانما شرحت الواقع منهما مما قضت به طبيعة الحال واظهرت في بعض المواضيع استحساني لاحقية ما هو جار ولا انكران ما كتبته دار بالاكثر على بيان التفاضل واستحسان بعض مواضعه على ان السبب في ذلك ان المساواة امرٌ بديهي وهي اسبق من التفاضل في الطبيعة فلا تستوجه النظر ولكن التفاضل ينشأ من تنوعات الطبيعة وتفاوت مظاهرها فينبه الذهن اليه ولهذا لا يفطن الناس للمساواة الا متى راوا تفاضلا واذا راموا اثباتها حملوا على التفاضل

والذي يلوح لي ان حضرة الاديب شبل افندي دموس توهم ان ما كتبته في الموضوع انما هو صفوة آرائي فيه وآخرها فعني بأن يفنده ويسفهه مع ان المتأمل يدرك اني مقتصرٌ على شرح امور واقعة وتعليلها . وكأني به يدعوني في ما كتبه الى ابداء آرائي كلها في اي الامرين احق — التفاضل ام المساواة — في حين ان هذه المواضيع الاجتماعية والادبية معترك الباحثين ومختلف اهل النظر والراي لانها مختلفة الوجوه متنوعة المظاهر وكل منهم ينظر فيها الى وجه . على اني لا اتردد ان ابدي رائي في هذا الموضوع لما اعلمه من موافقته لاجماع السواد الاكبر من اهل النظر

قلت ان المساواة امرٌ بديهي واسبق في الطبيعة من التفاضل فان كل شيءٍ ابتداءً في الخليقة مستوياً ولكن في الطبيعة ناموس الحركة الذي لا يدع امرًا على استواءٍ بل يدفع اجزاءها فيسابق بعضها بعضاً . ولا ندحة من التبسط في هذه القاعدة الطبيعية العامة . خذ اي مظهر من مظاهر الطبيعة تجد ان القوة المحركة تنقض الاستواء . خذ نوعاً من النبات كالليمون مثلا فان التاريخ الطبيعي ينبئنا انه كان في الاصل جنساً واحدًا في اقليم واحد فلما انتقل الى الاقاليم المختلفة ووقع تحت تأثيرات البئات الجديدة تنوّع فصار بعضه افضل من بعض . واذا علم القارئ ان البلان الشائك والورد واللوز من فصيلة نباتية واحدة فلا ينكر ان التفاضل بين هذه الاخوات حصل بحكم الطبيعة . واظن معظم القراء يعلمون ان النمر والهر من عائلة واحدة ويسلمون بان تفاضلها في القوة جاء بحكم الطبيعة واذا علموا ان الوطواط الطائر والحمار والحصان من عائلة واحدة لتماثلها في التركيب فلا يعجبون لانهم يعلمون بالبداهة ان الطبيعة تلعب باجزائها لعب الصبية بالاكر فترفع هذا وتحط ذاك . وليس من ينكر ان المدني والهمجي والافريقي والاوربي والهندي الاميركي والابيض الاميركي كلهم بشر ولكن من الجهة الاجرى لا احد ينكر ان بين الهمجي المتوحش والحضري المتمدن تفاضلا عظيماً

وحاصل ذلك كله ان الطبيعة تقضي بتفاوت اجزائها او ان التفاضل بين الانواع ناموس طبيعي وهذا الناموس متمشٍّ على الانسان كما هو متمش على سائر الاحياء

بل على الجماد

ولا يخفى ان ما تقضي به الطبيعة يدعوه الناس صواباً او حقاً وما يخالف نواميسها ويشذ عنها يسمونه خطأً او غير حق

ثم ان فواعل الطبيعة تختلف باختلاف مظاهرها فهناك فواعل مادية كالحرارة والنور التح وفواعل عمرانية وفواعل اجتماعية وفواعل ادبية وفواعل سياسية وهي كلها مفعول الطبيعة والانسان واقع تحت كل هذه الفواعل ولا مناص من تأثره بها كلها معاً ولذلك لا بد من تفاوت افراده في جميع احوالهم وهذا هو منشأ التفاضل بينهم في قواهم الجسدية والعقلية والمدنية فترى الهمجي اقوى جسماً من المدني والاوربي اقوى عقلا من الافريقي واسلم ذوقاً من معظم الامم الشرقية الى غير ذلك من وجوه التفاضل

واذا كان هذا التفاضل مقتضى ناموس طبيعي محتوم فلا مشاحة في انه صواب لان مصدر الصواب الطبيعة نفسها كما تقدم بيانه . وليس من ينكر ان حق المدني في التمتع من ملاذ الطبيعة اكثر من حق الهمجي لانه ارقى منه وقد اتصل الى هذا الحق باجهاد قوى عقلية ومدنية . والطبيعة نفسها تؤذن للمتمدن ان يتمتع اكثر من الهمجي وهما في ارض واحدة كما هو الحال هنا فان البيض اتوا الى هذا العالم الجديد وهم ارقى جداً من هنوده الهمج فعمروا البلاد وجعلوا يستغلونها ويتمتعون بغلتها ويتلذذون اضعاف لذة هنودها فهل تذم الطبيعة على تفضيل اولئك على هؤلاء وتوفير اللذة للبيض وحرمان السود منها ؟ بالطبع لا بل بالاحرى اذا تسنى للهندي الاميركي ان يتمتع كنفس التمتع الذي يتمتعه الابيض في حين انه احط منه جداً كان ذلك عسفاً في الطبيعة وشذوذا عن نواميسها

على انه ليس هذا موضع البحث في التفاضل والمساواة لان جل قصدي في ما تقدم ان ابين انه لا خلاف البتة عند جمهور الناس في ان مبدأ التفاضل ناموس طبيعي محتوم جار في كل مظهر من مظاهر الطبيعة من المادة الى العمران الى الاجتماع الى العالم العقلي بلا تميز او زيغان . ولكن موضع البحث في هذين النقيضين انما هو

في الاجتماع البشري فقط لان تحاسد البشر وتنازعهم وجهادهم في سبيل الحياة كل ذلك افضى الى تنازع هذين المبدئين — التفاضل والمساواة — ونبه اهل الفكر والتحقيق الى البحث في ,, هل ان ما بلغ اليه الان التفاضل في الاجتماع البشري حق وصواب او انه شذوذ عن نواميس الطبيعة وعسفٌ ،، لان جمهور الناس ولا سيما اهل النظر منهم يسلمون بوجوب تفاضل الافراد في تمتعهم وحقوقهم بحسب تفاضلهم في قواهم وعقولهم وافعالهم وانما يختلفون مثلا في هل ان ما بلغ اليه تفاضلهم امام القانون حق او غير حق وهل ان تفاضلهم الحالي في السكنى والاكل والشرب حق او غير حق او هل تفاضلهم في الثروة صواب الى غير ذلك . واذا طالبوا بالمساواة في امر من الامور فلا يطالبون بها مطلقة . فالاشتراكيون مثلا يطالبون بتوزيع الريع او الربح من كل عمل على المشتغلين به بالنسبة الى ما يبذلونه فيه من القوى ويسمون هذا التقسيم مساواة مع انه بالحقيقة ليس مساواة مطلقة وانما هو تعادل بين الربح والقوى المبذولة للحصول عليه . وكذلك لما قام الناس في انكلترا وفرنسا وبعض ممالك اوربا يطالبون بتوزيع قوة الحكومة عليهم لكي يكونوا شركاء فيها ومتساوين لم يقصدوا المساواة المطلقة بل طلبوا ان يكون حق الانتخاب لطبقة خاصة من الناس يحدُّها ويميزها عن غيرها ما تملكه من الارض مثلا او ما تشغله من دوائر الشغل من علمية او دينية الخ . ومع ذلك سموا هذا الاشتراك في قوة الحكم مساواة . والاميركان انفسهم الذين هم اكثر الشعوب تقرُّبًا من المساواة لا يخولون الدخيل في جنسيتهم كل حقوق الاصيل فليس للسوري او غيره من الاجانب المتجنسين بالجنسية الاميركية ان يُرشح لرئاسة الجمهورية ومع ذلك يفخر الاميركيون بتأييد مبدإ المساواة

فترى مما تقدَّم ان مبدا المساواة المطلق لا يقوم في العالم الاجتماعي كما انه لا يقوم في سواه لان الطبيعة نفسها تميل الى التفاضل . وانما جل غرض الداعين الى المساواة الاَّ يدعوا التفاضل يتمادى او ان يكبحوا جماحه كما فعلوا في اوربا بعد ان تجاوز حده في القرون الوسطى . مع ان تجاوزه الحد لم يكن مخالفًا للطبيعة لان

الجهل كان سائدًا فاعتصم بالقوة افراد من اهل الذكاء وجعلوا يتنازعونها ولكن لما استنار الناس بنور المعرفة اصبح ذلك التفاضل شاذا عن الناموس الطبيعي فقاموا يعدلونه ويقومونه فاستردوا معظم السلطة ووزعوها على الافراد بقدر ما يصيب الفرد منهم وبقدر ما يمكنه ان يحتفظ بنصيبه

وما اشرت اليه في مقالاتي السالفة عن التفاضل انما هو التفاضل الجاري الان الذي قضت به الطبيعة وجعلته في موضع الصواب . ولا انكر ان هناك مواضع للتفاضل شاذة تحتمل المحاربة ولما كانت هذه المواضع موضعية اي خاصة بكل بلد او مملكة دون اخرى لم اتعرّض لها وانما اقتصرت على المواضع العامة وهي ما عني حضرة الاديب شبل افندي دموس ان يبرهن عن عسفها كلها بلا استثناء كانه لا يقصد ان يصل الى حقيقة بل يحاول ان يهدم حقيقة

اما ما يراه من استواء الناس ,,تحت نظام طبيعي واحد'' فليس حقيقًا لان عوامل الطبيعة لم تدع للناس تساويًا بل جعلتهم متفاوتين في قواهم كما تقدم بسطه فوجب ان تتفاوت واجباتهم وبتالي وجب ان تتفاوت حقوقهم . اما التساوي امام الشريعة فواجب متى تقارب الناس في المعرفة والمدنية والقوى العقلية ولكنه يستنكر جدًا ان يتساوى الهمجي الافريقي والابيض المتمدن امام قانون العقوبات فاذا عوقب المتوحش على الضرب والنهب بالحبس ثلاث سنين لا يستعظم هذا العقاب ولا يعده حاملا على التوبة ولا يكون عبرة لسواه في حين ان المتمدن يذوب وجلا من هذا العقاب ويتجنب الشرور لكيلا يقع عليه مثله

بعد استيلاء الانكليز على السودان حدث ان جماعة من السودانيين سطوا على قافلة للحكومة وانتهبوها فحاكمتهم محكمة مديريتهم حينئذ وحكمت على بعضهم بالاعدام وعلى بعضهم الآخر بالاشغال الشاقة المؤبدة على انها لا تحكم على البيض مثل هذا الحكم العنيف القاسي ولو كان الجرم اعظم . وسر ذلك التميز ان الهمجي لا يهاب القانون ولا يقدر العقاب كما يقدره المتمدن ولهذا يجب ان يكون عقابهما متفاوتًا كتفاوتهما في عقليهما وادابهما واحساساتهما

واذا تاملت في حكايتي الشمامة والبطيخة وجدت بينهما فرقاً عظيماً وهو ان شاري البطيخة ليس ارقى ادباً واحساساً وضميرًا من بائعها ولهذا وجب ان يتساويا امام القضاء

,,اما التساوي في الدستور فهو ضروري'' كما يقول حضرة صاحب الرد على شرط ان يتساوى او يتقارب (لان التساوي المطلق مستحيل) الافراد في جميع قواهم العقلية والادبية والعمرانية والاجتماعية الخ. والا فلماذا لا يبيح الاميركيون لهنودهم حق الانتخاب المطلق مع انهم اصحاب البلاد الاصليين. وما ظنه في مجلس نواب في السودان مؤلف من السودانيين هل يحسن تعمير البلاد كما يعمرها الآن المجلس المؤلف من البيض

واما ما انكره حضرته من فحوى قولي ان وجود طبقة النلاء في انكلترا سبب لحفظ مجد انكلترا وصيانتها — فهو قول خاص بانكلترا وحدها ولا ادري ان كان ينطبق على غيرها . ويؤيد هذا القول كتاب تاريخي موضوعه نشوء ,,الحكم الذاتي'' في انكلترا منذ ١٤ جيلا الى الآن اذ استتم في شكل المجلس النيابي (البارلمنت) الحالي . وقد عرّبت هذا الكتاب حديثاً وظهر في مصر. فاذا قرأه القارئ والمقدمة التي مهدت بها اليه يحكم من نفسه ان مجد انكلترا الخارجي مؤسس على مجلس اللوردات ومجدها الداخلي على مجلس العامة . وفرنسا نفسها التي يستشهد بها حضرته ليست اكثر ديموقراطية من انكلترا اي ان الحكم الذاتي فيها غير متوزع على افرادها بالتساوي والناس غير متساوين فيها امام الدستور. واذا قرأ كتاب ,, سر تقدم الانجلوسكسون '' تعريب سعادة فتحي بك زغلول القاضي في مصر يعلم ان انكلترا اكثر ديموقراطية من فرنسا . ثم ان الدستور في اميركا يساوي الناس امامه ولكن الواقع خلاف القانون لان ذوي الاموال هم المستقلون بالحكم كما لا يخفى ولا ريب ان طبيعة الاجتماع هنا قضت بذلك ولا يُرجع الى تنفيذ الدستور فعلا الا متى تفاقم الشر الناجم عن الشذوذ عنه

هذه اهم النقط الجوهرية التي يعتصم بها حضرته بقي التفاضل في امر الاقتصاد

واراه ينفيه بتاتاً فان كان هذا رأيه فيه فله ان يرتئي ما يريد وان كان يقصد الجول فيه فاني لم اقل بشأنه شيئاً الى الآن فارجو منه ان يتمهل ريثما انشر قولي فيه

على انه لا يستفاد من كل ما تقدم ومن المقالات السابقة اني افضل التفاضل بين الامم وبين الافراد على المساواة وانما قصدت فيه ان ابين ان ما كان من التفاضل قد ساقت اليه الاحوال سوقاً . على اني اتمنى ان تسود المساواة شيئاً فشيئاً وتتغلب على التفاضل وان لم يتسنّ لها أن تنفيه . ولكن هذه الامنية لا تنال الا اذا تساوى الناس في قواهم العقلية والادبية وما تفرّع منها . ولذلك علينا ان نتذرع الى حق المساواة بان نطالب بهذا الحق — اي حق تهيئة قوى الضعفاء الى تقلد حقوق الاقوياء — وعلى الاقوياء ان يأخذوا بأيدي الضعفاء ويقووهم مثلهم وثم يحسن ان يشركوهم بحقوقهم وعلى الفقراء ان يقاوموا الكبراء الذين يدوسون الضعفاء تحت اقدامهم وهم يتقدمون . عليهم ان يقاوموهم قبل ان يطالبوهم بحق المساواة

ولكن اذا قام جمهور الانام يطالبون بحكم يؤيد المساواة في الحقوق قبل ان تتم المساواة بالاهلية كان ذلك الحكم اولا كأنه يكبح جماح ذوي الاهلية الى الوراء لان القوي في عقله وعمله وحسن ادارته اذا رأى نفسه مساوياً بالحقوق للضعيف مهما اجتهد ينثني عزمه — وثانياً كأنه يرضي القاصر والكسول بنفسه لانه متى رأى هذا نفسه مساوياً بالحقوق لمن هو اعظم اهلية منه يتقاعد عن السعي الى ان يبلغ مبلغه — هذا مجمل رأيي في قضية التساوي والتفاضل فاذا تدبره جيداً حضرة الصديق الاديب دموس افندي رآه خلاف ما توهمه في ما سبق وعلى كل اشكر له عنايته في انزال بحثي منزلة قول يستحق النقد